

الرد على منقذ السقار 4

في واحدة من أكاذيب منقذ السقار، وتحريفاته فيما نقل من مراجع في مناظرته مع الأستاذ رشيد، قوله أن دانيال والاس أستاذ العهد الجديد قال: إن التحريفات طالت العهد القديم في كل آياته. فهل قال دانيال والاس هذا الكلام فعلاً هكذا؟

إلى المقال الرابع الذي يفضح تحريف وتلاعب السقار، الذي يتهمنا نحن أننا حرفنا كتابنا المقدس.

تعريفان لا بُدّ منهما:

الأوتوغراف: هو المخطوط الأصلي الذي خطّه الكاتب الأصلي للوثيقة.

التحريف:

ليس هو الخطأ النسخي في نقل النص من مخطوطة إلى مخطوطة، فالتحريف هو التغيير العمدي للنصوص بهدف تغيير العقيدة والإيمان لخداع بعض الناس، ولو كان الخطأ النسخي هو تحريف، لكانت كل الكتب التي نعتبرها "مقدّسة" كتباً مُحَرَّفَةً كلها وبلا استثناء. والإصرار على استعمال لفظ "التحريف" هنا سيف ذو حدين: يقتل به الدكتور من قدر التوراة، ولكنه - دون أن يدري - يطعن في كل الكتب الدينية وغير الدينية أيضاً التي لم تسلم من فساد النص (ولن أقول: لم تسلم من "التحريف").

حتى بداية القرن الثاني للهجرة كانت قراءة القرآن عبارة عن تخمين لأن الحروف غير المنقطة أو المنونة جعلت الكلمة الواحدة تقبل عدة تخمينات، بالإضافة إلى أن المصحف الواحد كان يشترك في كتابته عدة أشخاص. ولأن خط اليد يختلف من شخص لآخر، ولأن مقدرتهم الكتابية تختلف، فقد قرأ القراء بعض الكلمات المكتوبة قراءة خاطئة، فمثلاً: "وإذ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد فادع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها" (البقرة 61)، فلا شك أن كلمة "فومها" كانت "ثومها" ولكن لأن الحروف غير منقطة والخط غير واضح، قرأها أحدهم "فومها". وإذا أزلنا النقاط والهمزة من كلمة "قثائها" يمكن أن نقرأها "فتاتها" وهكذا. (تفسير الطبري، قراءة عبدالله بن مسعود، وتفسير الرازي) وكذلك حالة مشابهة لما يذكره السقار وغيره

في سورة الإسراء 23 .. القرطبي

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ: لَيْسَ هَذَا قَضَاءً حُكْمٍ بَلْ هُوَ قَضَاءٌ أَمْرٍ. وَفِي مُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ " وَوَصَّى " وَهِيَ قِرَاءَةٌ أَصْحَابِهِ وَقِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا وَعَلِيٍّ وَغَيْرِهِمَا، وَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّمَا هُوَ " وَوَصَّى رَبُّكَ " فَالْتَصَقَتْ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ فَفَرَنْتَ " وَقَضَى رَبُّكَ " إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى الْقَضَاءِ مَا عَصَى اللَّهَ أَحَدٌ. وَقَالَ الضَّحَّاكُ: تَصَحَّفَتْ عَلَى قَوْمٍ " وَوَصَّى بِقَضَى " حِينَ اخْتَلَطَتِ الْوَاوُ بِالصَّادِ وَقَتَّ كَتَبِ الْمُصْحَفِ. وَذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ قَوْلِ الضَّحَّاكَ. وَقَالَ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ عَلِيَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ نُتُورًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: " شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ. ، فاحتمال تغيير بعض الكلمات وارد، نتيجة الأخطاء النسخية. فهل هذا تحريف؟ بالطبع لا. يمكن الرجوع لكتاب المصاحف للسجستاني.

لذلك نفرّق بين التحريف وبين وقوع خطأ نسخي أو فساد أو تلف في النص عند النقل من نسخة قديمة، وهذا أمر وارد في جميع الكتب، وإنكاره كذب. وهناك علم اسمه «نقد النص» يسعى إلى الوصول إلى أقرب صيغة ممكنة للنص الأصلي في حالة اختلاف المخطوطات اختلافًا بيّنًا.

ننتقل الآن إلى ما نُقِلَ عن دانيال والاس

THE MAJORITY-TEXT THEORY: ورد هذا الكلام في مقال بعنوان HISTORY, METHODS AND CRITIQUE

(نظرية نصّ الأغلبية: تاريخها ومناهجها ونقدها) لدانيال والاس حين كان مساعد أستاذ في دراسات العهد الجديد. دانيال والاس، حتّى وإن كان مسيحيًا، فهو – حين يتحدث في تخصصه العلمي – لا يتكلّم بلسان المسيحيين، بل يقول قوله كمتخصّص علماني، لا كرجل دين. مع العلم بأنه متخصص في العهد الجديد، وهناك غيره أجدر بالحديث عن العهد القديم، أمثال إمانويل طوف ودومينيك بارثليمي.

سياق الحديث الذي ورد فيه الاقتباس:

يتناول دكتور والاس في مقاله الاعتقاد الغالب عند المسيحيين الشرقيين بأنّ النصّ الأصلي محفوظ فيما يسمّى بنص الأغلبية (النص البيزنطي) للعهد الجديد. وحين يذكر كلمة "شواهد" هو يقصد أسرة مخطوطات النص البيزنطي هذا. علمًا بأنه توجد خمس أسر مخطوطات للعهد الجديد إجمالاً. هي كالتالي:

الصنف الأول I – الإسكندرانية:

يمثل هذا الصنف أقدم وأفضل المخطوطات، وفيه البرديات القديمة ومخطوطات الحروف الكبيرة ومخطوطات النص الإسكندراني. تعتبر مخطوطات هذه الصنف هامة في حالات المشاكل النصية وتمثل الأوتوغراف بشكل جيد.

الصنف الثاني II – المصرية:

تشبه مخطوطات الصنف الأول وهي مهمة في التحديد النصي للأوتوغراف لكنها تحوي بعض التأثيرات الخارجية الأجنبية من النص البيزنطي مثلاً. تنتمي النصوص المصرية إلى هذا الصنف.

الصف الثالث III – الانتقائية:

مخطوطات هذا الصف هامة لنقاش تاريخ التقاليد النصية وبشكل أقل للتعرف على النص الأصلي. تحوي عادة قراءات مستقلة ولها ميزات خاصة. من أمثلتها العائلة 1 والعائلة 13.

الصف الرابع IV – الغربية:

في هذا الصف مخطوطات قليلة تتبع نص مخطوطة بزا. (D) هذه المخطوطات من النوع الغربي.

الصف الخامس V – البيزنطية:

فيه المخطوطات البيزنطية أو البيزنطية في معظمها.

خلاصة ما تقدّم: يعترض والاس، إذن، على أفضلية أسرة النص البيزنطي على باقي الأسر النصية، حيث أنه نص متأخر نوعاً ما، وهناك نصوص أقدم وأفضل وأدق منه، وهي التي تعتمد عليها الترجمات الحديثة عموماً.

والآن كلام دكتور والاس:

It is demonstrable that the OT text does not meet the criteria of preservation by majority rule—nor, in fact, of preservation at all in some places. A number of readings that only occur in versions or are found only in one or two early Qumran MSS have indisputable claim to authenticity over against the errant majority. Moreover in many places all the extant witnesses are so corrupt that conjectural emendation has to be employed. Significantly, many (but not all) such conjectures have been vindicated by the discovery of the Dead Sea scrolls.

الترجمة:

من الواضح أن نصّ العهد القديم لا يفي بمعايير الحفظ بموجب قاعدة الأغلبية - ولا في الواقع، الحفظ على الإطلاق في بعض الأماكن. هناك عدد من القراءات، التي لا ترد إلا في الترجمات [القديمة]، أو لا توجد إلا في واحدة أو اثنتين من مخطوطات قمران المبكرة، تستأثر بدون جدال بأحقية الأصالة في مقابل نص الأغلبية الخاطئ. علاوة على ذلك، في العديد من الأماكن، جميع الشهود الباقية فاسدة إلى درجة أنه يجب استخدام التعديل التقديري. والجدير بالذكر هو أن العديد من هذه التقديرات (ولكن ليس كلها) قد ثبتت صحتها بفضل اكتشاف مخطوطات البحر الميت.

تلخيص وشرح لما قاله والاس:

مخطوطات العهد القديم التي وصلتنا (قبل اكتشاف مخطوطات البحر الميت) ترقى إلى العصور الوسطى وليست قديمة كل القدم. وقد طال الكثير منها التلف في مواضع كثيرة. ولكن هناك ترجمات قديمة، كالسبعينية اليونانية والبشيطا السريانية والفولغاتا اللاتينية، حافظت على قراءات قديمة سليمة غير موجودة في النص العبري الماسوري الذي وصلنا من ثمَّ عمد العلماء إلى مقارنة المخطوطات وتحقيقها محاولة للوصول إلى الصيغة الأصلية للنص في كل المواضع التي اختلفت فيها القراءات. وعندما لم يكف ذلك، لجأ العلماء إلى التعديل التقديري. فلما اكتشفت مخطوطات قمران (البحر الميت) أكدت صحة تلك التعديلات، أي أنَّ علماء الكتاب المقدس لمَّا عدلوا المخطوطات التالفة، أعادوها بالفعل إلى أصلها، حيث أنَّ مخطوطات قمران أقدم من النص الماسوري بأكثر من ألف عام، ولذا فهي أقرب طبعًا إلى النص الأصلي للعهد القديم.

والاستدلال التقديري (الذي ترجمه دكتور منقذ بـ "التصويب الحدسي") تعريفه كالتالي:

الاستدلال التقديري هو إعادة إنشاء للقراءة الأصلية لجزء نصي غير واضح بسبب تلف المخطوطة ويسميه علماء النقد النصي فاسد وليس مُحرف (فالتحريف شيء عمدي لتغيير العقيدة والإيمان، أو اكتشاف كذب نبي مثلاً، بينما فساد النص يعني مخطوطة أصابها التلف بسبب العوامل الزمنية والبيئية، وهذا حدث في جميع الكتب، لأن المواد المستعملة في الكتابة، مثل الجلود وورق البردي، وأي نوع قابلة للتلف) أو مشوب أو غير منطقي أو غير مقروء بشكل واضح، وذلك بأسلوب نقدي.

التقدير هو أحد أساليب النقد النصي الذي يستخدمه علماء اللغة أثناء التعليق على أو تحرير إصدارات من المخطوطات (مثل نصوص الكتاب المقدس أو غيرها من النصوص القديمة التي نجدها عادةً في نسخ ترقى إلى العصور الوسطى).

الاستدلال التقديري بعيد كل البعد عن كونه مجرد تخمين مدروس، بل هو يتطلب خبيراً متمرساً لديه معرفة واسعة بكاتب النص والعصر الذي عاش فيه ولغة وأسلوب ذلك العصر. يتطلب الاستدلال التقديري دراسة دقيقة للنص في سياقه الثقافي والتاريخي ويجب أن يسبقه تحليل شامل لجميع الإصدارات والقراءات الموجودة للجزء المحدد. إن معرفة أساليب الكتابة التي استخدمها الكتاب خلال مراحل النقل أمر ضروري أيضاً. كما يجب الإشارة بوضوح إلى الاستدلال التقديري في الهامش أو في النص نفسه.

تعقيب على كلام دكتور منقذ وترجمته:

1- هو يستعمل ترجمة أقل ما يقال في حقها إنها غير دقيقة، أو خاطئة. كما في ترجمة كلمة corrupt (محرّفة في مقابل فاسدة)، ووصفه للاستدلال التقديري بأنه تخمين اعتباطي لا يقوم على نظام أو أسلوب علمي. ففساد النص وارد في جميع الكتب، وبلا استثناء، ولو تتبع علم النقد النصي كل الكتب القديمة لظهرت مئات والآف الأخطاء،

والاستدلال التقديري مطلوب عندما تكون المخطوطات تعرّضت إلى تلف شديد (ونحن قد استعملنا الاستدلال التقديري عند محاولة تفسير كلمة "فومها" التي لا وجود لها وقلنا إنّ الكلمة في الأصل لا بُدَّ أنّها كانت "ثومها.")

2- الدكتور لا يستشهد بالفقرة كاملة، لأن الفقرة تقول إنّ مخطوطات قمران أثبتت صحة عدد كبير من هذه الاستدلالات التقديرية. يُفهم من هذا أنّ الأساتذة الكرام الذين اقترحوا هذه التعديلات كانوا على صواب!

3- يضيف إلى الترجمة كي يُخرج النص عن معناه، فيقول: كل الشواهد محرّفة **بصورة بالغة**. بينما النص يقول: جميع الشهود الباقية فاسدة إلى درجة أنه يجب استخدام التعديل التقديري. أي أنّ ما وصل إلينا حتى الآن من مخطوطات ليس على درجة جيّدة من الوضوح أو الدقة.

4- يحذف من الأصل: فوالاس يقول كلمة محذوفة من ترجمة الدكتور منقذ. والاس يقول: جميع الشهود **الباقية** فاسدة. و"الباقية" هنا تفيد أنه ربّما نعثر على مخطوطات أفضل منها فيما بعد!

5- يستعمل الدكتور منقذ التدليس مرّة أخرى ليشكك في مصداقية الكتاب المقدّس على أساس المخطوطات، ليستخدّم ذلك فيما بعد في حديثه عن "التحريف" الموهوم الذي وقع في الكتاب المقدّس عند كتابة "بكا". ولكن، كما رأينا من السياق الذي ورد فيه كلام دكتور والاس، والاس لا يشكك في صحة التوراة، بل يدعو إلى استعمال الأسلوب العلمي في تحقيق المخطوطات والاعتراف بأننا مضطرون أحياناً إلى الاستدلال التقديري، إلى حين نكتشف مخطوطات أخرى أفضل ممّا لدينا (كما حدث في مخطوطات قمران التي أثبتت صحة استدلالات العلماء الأفاضل).

6- الدكتور منقذ يقلّل من شأن الاستدلال التقديري وهو لا يرى أنّه اعتمد عليه – ولكن بصورة اعتباطية – عند محاولة إثبات أنّ وادي البكا (وادي البلسان) هو مكة.

7- فكلّام والاس لا علاقة له إطلاقاً بالموضوع الذي يحاول دكتور منقذ إثباته: أنّ "وادي البكاء" هو وادي مكة. لقد استعمل دكتور منقذ كلام والاس كعكاز يتعكّز به، ولكنه عكاز واهٍ لا منفعة فيه.

دعوني أشرح هذا بأكثر تفصيلاً: لو كان لكلام والاس علاقة بها الشأن، لكان دكتور منقذ – مثلاً – استشهد بمخطوطات أصلية ورد فيها رسم الكلمة "مكة" أو استشهد بأحد العلماء الأفاضل – المعترف بهم – الذين قالوا إنّ النصّ هنا قد فسد أو أنّ المخطوطات متناقضة أو غير مفهومة أو غير مقروءة، ولذلك نحتاج إلى استعمال الاستدلال التقديري للوصول إلى النصّ الأصلي. ولكن لم يقل أحد من العلماء بذلك! لأنّ النصّ واحد وواضح ولا خلاف عليه في أي مخطوط.

كذلك لم يقترح أحد تعديل الكلمة إلى "مكة"، لأنّ اسم «مكة» لم يكن معروفاً عند القدماء ولم يُذكر في الكتاب المقدّس العبري بتاتاً. كما أنّ مكة لا تقع على خط سير الحجاج اليهود

الصاعدين إلى جبل صهيون ولا كانت تقع على خط سير بني إسرائيل وهم خارجون من بلاد مصر.

ختامًا لهذا المقال

في المسيحية حرية لكل عالم وناقد وكاتب، دون اللجوء إلى قضايا الحسبة، أو سجن الناقد للكتاب المقدس، حتى وإن حدث في عصور مظلمة، بغير نص، لسوء تصرفات القادة، لكن لا يوجد نص يكفر أي ناقد ويحض على قتله، لذلك تجد أقولاً كثيرة لملحدين أو لا دينيين، يهاجمون المسيحية في الغرب والشرق، ومسيحيون يعلنون عن رأيهم، ولا يحاكمهم أحد، وهو ليس كذلك في بلادنا العربية التي تسجن وتقتل من يناقش ويتكلم.

من يطلع على كتاب المصاحف لابن أبي داود وغيره من كتب القراءات، لابد أن يقبل الواقع: أنّ اختلاف القراءات في مخطوطات الكتب أمر وارد وشائع في جميع الكتب الدينية وغير الدينية. لذا قام علماءنا الأجلاء بهذا المجهود الجبار منذ القديم في جمع المخطوطات وتحقيقتها ومقابلتها والتصريح بكل المواضع التي اقترحوا فيها تعديلات. في الحقيقة، يقول والاس في موضع آخر: إننا -معشر المسيحيين- نعاني مما يسميه "الخرج بسبب وفرة المخطوطات" مقارنة بمخطوطات الأدب اليوناني واللاتيني مثلاً. فكثر المخطوطات تتيح فرصاً أعظم للعلماء المسيحيين لاكتشاف الأماكن التي وقع فيها تصحيف أو تلف، وتلافي القراءات الخاطئة الناجمة عن ذلك.

8- ونحن نحمد الله على وفرة المخطوطات المتوفرة لدينا، والتي تعيننا على التنقية والمقارنة وإثبات النص الأصلي بدقة ويقين. وكيف يكون الحال لو قام رجال الدين المسيحي أو اليهودي من قبلهم بإحراق النصوص الكتابية المخالفة؟ لربما أحرقوا نصاً كان هو الأدق والأصح!!

ماهر ناتان

مستشار الترجمة

أستاذ اللغة العبرية القديمة والآرامية في كليات اللاهوت